20120504-0001-JL

قرطباوي يعلن تعديل قانون القضاء العدلي الثلاثاء

المستقبل - الجمعة 4 أيار 2012 - العدد 4331 -

أشار وزير العدل شكيب قرطباوي، الى أنه "سيعلن يوم الثلاثاء المقبل، وبعد الإنتهاء من انتخاب عضوين من قضاة محكمة التمييز لعضوية مجلس القضاء الأعلى، عن مشروعه الجديد لتعديل قانون القضاء العدلي، وخصوصا تكوين مجلس القضاء الأعلى، وزيادة عدد أعضائه، وتوسيع مبدأ الإنتخاب".

وأوضح في بيان أمس، أن "هذا من شأنه زيادة استقلال السلطة القضائية، وأنه قد تم وضع مشروع القانون بالتعاون مع قضاة متقاعدين ومحامين مخضرمين، قدموا عصارة خبرتهم في المجال القانوني والقضائي، بهدف الإسهام في تطوير أحكام السلطة القضائية في لبنان، على أن يرفع اقتراحه هذا إلى مجلس الوزراء".

وأحال على مجلس شورى الدولة، مشروع مرسوم لإنشاء الهيئة الوطنية المستقلة للمخفيين قسرا، من أجل إبداء الرأي، تمهيدا لإحالة المشروع على مجلس الوزراء، خصوصا وأن هذا المشروع يهدف الى تجاوز الماضي، وإرساء السلم الوطني على أساس قيم حقوق الإنسان، تتويجا لمشاورات مع الأهالي والجمعيات المتخصصة في الموضوع، والجمعيات الدولية المعنية، وفي مقدمها الصليب الأحمر الدولي، إضافة إلى كل من النائبين غسان مخيبر الذي يتابع القضية منذ أعوام، وحكمت ديب الذي كان قد تقدم باقتراح قانون إلى المجلس النيابي في هذا الصدد.

ولفت الى أن "أبرز ما ينص عليه المشروع هو إنشاء مجلس إدارة للهيئة المستقلة للمخفيين قسرا برئاسة قاض متقاعد، ويتألف من قاض عدلي، واختصاصي في الطب الجيني، وضباط، وممثلين لجمعيات أهالي المخفيين والصليب الأحمر اللبناني، وتشمل صلاحيات الهيئة وفقا لمشروع المرسوم حالات الإخفاء القسري التي وقعت على الأراضي اللبنانية، وأبرز مهماتها إنشاء بنك معلومات كامل عن المخفيين قسرا، يتضمن جميع المعلومات المتعلقة بهم، بما فيها الحمض النووي، ورفع التوصيات المناسبة الى كل السلطات المعنية، تحقيقا لحل نهائي وإنساني للقضية"، مشيرا الى أن "مشروع المرسوم يحدد لها مهلة لإنجاز مهمتها، تمتد حتى ست سنوات على الأكثر".